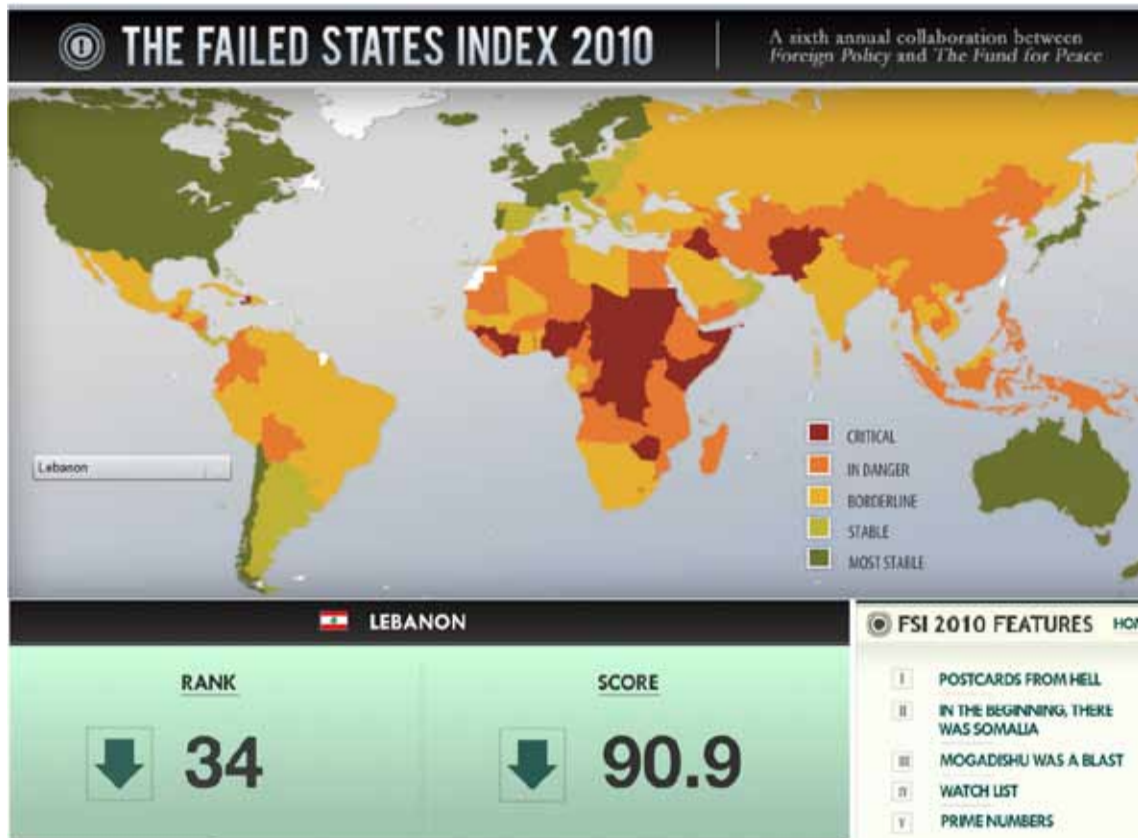


المقياس السنوي للدول الفاشلة .. لبنان يتقدم الى المرتبة 34 وسوريا الى 48... والمقاييس أكثر ارتباطاً بالأجندة الأمنية الأميركية



YEAR	2010	2009	2008	2007
RANK	34	34	34	34
SCORE	90.9	90.9	90.9	90.9

YEAR	2010	2009	2008	2007
RANK	48	48	48	48
SCORE	87.9	87.9	87.9	87.9

الفاشل التي وضعها المقياس.

الفاشل الاقتصادي بادرة أزمة كاشمة - إيران

وترى المقالة أن خطورة الموقف الإيراني الحالي تنبع من الأزمة التي واجهتها الجمهورية الإسلامية في عام 2009، والتي حولت الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) من رئيس له شعبيته إلى رئيس محل معارضة واسعة. وأصبح ينظر له كأحد عناصر الصراع الداخلي في النظام على حد تعبير أحد خبراء "مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group" تلك الأحداث قد وضعت الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها أمام أول حركة معارضة بهذا الحجم والشكل ولا تعزو أسباب اندلاع هذه المعارضة إلى التشكيك في نتائج الانتخابات القادمة، بل هي نتاج حالة عدم رضا عن الأداء الاقتصادي للحكومة. في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد نسبة الشباب كأحد مكونات المجتمع الإيراني في ظل ركود اقتصادي ونظام مصرفي ضعيف هذه الظروف التي تراها المقالة مفسرة للظهور المفاجئ للحركة الخضراء التي تشمل ثلث سكان إيران - وفق أغلب التقديرات - والتي تتركز في المدن الرئيسية بالإضافة إلى البعض الذي يعيش في المدن متوسطة الحجم.

والصورة الحالية تعكس أن للنظام الإيراني اليد العليا حيث استطاع القضاء على معارضيته ولو باستخدام العنف. إلا أن تطورات الفترة القادمة ستعتمد على الأحداث الخارجية مثل فرض عقوبات دولية والمدي الزمني لهذه العقوبات. وإن كانت المعاناة الاقتصادية التي يعيشها المواطن الإيراني هي الأساس في معارضة نجاد إلا أن فرض عقوبات من جانب القوى الغربية سيضعف سقفاً لنجاد لتبرير تدهور الوضع الاقتصادي. مع الوضع في الاعتبار أن احتمالية انضمام قوى كإيران والصين لتأييد فرض عقوبات بعد أن كانا على استعداد للتعاون مع إيران. في ظل استمرار الانقسام داخل النخبة السياسية الإيرانية لن يجعل موقف القيادة الإيراني بالعودة ذاتها.

تداعيات الفشل تكمن في المؤشرات الفرعية للمقياس

إن المؤشرات الفشل التي تضعها المقياس دور كبير في تحديد مكن الفشل. وكذلك إبراز أكثر القضايا إلحاحاً، والتي تكشف بتفاهمها فشل الدولة. وكما بين المقياس المجموع الكلي الذي حصلت عليه الدولة. والذي يرتبها في القائمة. فإن المقياس يبين الرقم الذي يدل على كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الـ 12، والمقسمة إلى 3 مجموعات أساسية. هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية. ويخصص لكل مؤشر فرعي 10 نقاط يقاس عليها كل حالة. وحاولت إحدى المقالات الصادرة عن مقياس هذا العام تبيان أكثر المؤشرات تعبيراً عن الفشل فجاءت كما يلي:

الدمر وفي تعاونها مع السعودية صاحبة المرتبة 87 في مواجهة اليمن صاحبة المرتبة 15.

وتكمن مشكلة الدولتين في تفاقم مشكلة الإجارت بالحدود التي أدت إلى ازدياد معدلات العنف والقتل في جواتيمالا. وبحسب آخر التقديرات وكما وصفها مكتب الأمم المتحدة للجريمة والحدود United Nations Office for Crime and Drugs and Money فإن بعض الأقاليم في جواتيمالا التي تفاقم فيها معدلات الإجارت بالحدود تشهد أكبر معدلات جرائم القتل في العالم. وترجع المقالة ذلك إلى أن دول أمريكا الوسطى أصبحت الممر الآمن لهذه التجارة في رد فعل لسياسات الرئيس المكسيكي الحالي التي تضيق على هذه التجارة وعلى استخدام أراضي بلاده في تسيير عملياتها بما أدى إلى الإغناء جنوباً. في الوقت الذي تعمل كولومبيا على مجاربة هذه التجارة بما أدى إلى الإغناء شمالاً.

وفي ظل الوضع غير المستقر الذي تعاني منه هندوراس بعد الانقلاب الذي شهدته العام الماضي الأمر الذي أدى إلى أن يصل العائد من تجارة المخدرات إلى ضعف الناح المحلي الإجمالي لجواتيمالا. ويرى مراقبون أن كلا من الدولتين ضعيفتان إلى الدرجة التي لا تسمح لهما بالسيطرة والتحكم على كافة الأقاليم الخاضعة لهما. ما دفع المنظومة وعمليات غسيل الأموال. ما دفع وزارة المالية الأمريكية في إبريل الماضي إلى تجديد العقوبات المرتبطة بحربها على تجارة المخدرات من المكسيك إلى جواتيمالا.

وتتشابك قضية الإجارت بالحدود كأحد تداعيات فشل الدولة بقضايا الفساد والتي تعتبر أحد أبرز المؤشرات الدالة على الفشل. الأمر الذي عكسه إقالة اثنين من رؤساء قوات الشرطة في جواتيمالا كرد

وفي الوقت ذاته ارتباط كثير من مصالح أفراد بالنخبة في هندوراس بعمليات هذه التجارة. ما قد يزيد من احتمالات تفاقم العنف كأحد وسائل تصفية الخلافات في عالم الإجارت بالحدود الأمر الذي قد يتحول إلى حرب فعلية على المصالح

التداعيات الاقتصادية للفشل السياسي

وهنا نشير إلى تجربة نيجيريا حيث تعرض هذه الحالة لارتباط الفشل بالقيادة السياسية غيباً ووجوداً. حيث بدأت الأزمة عندما غاب عمر يارادو Umaru Yar'Adua والرئيس النيجيري السابق والذي ينتمي إلى الشمال عن البلاد في رحلة علاجية. وتولى جودلاك جونانان Goodluck Jonathan نائبه فعلياً

السلطة من الجنوب قبل عودة الرئيس في شباط الماضي. ذلك الانقسام الخفي الذي ثبته القاعدة غير المكتوبة. والتي تقضي بأن يتولى الشمال والجنوب الرئاسة كل 8 أعوام بالتناوب. وظلت الأزمة محتقنة حتى وفاة الرئيس النيجيري في أيار الماضي. وترتب على ذلك اندلاع الخلاف على السلطة وتقسيمها. أي تفجر أزمة سياسية لها تداعياتها الاجتماعية في بلد إفريقي يعاني من عدم الاستقرار. ومن أزمة مالية حادة نتيجة الإفراط في الاقتراض. ويعاني القواعد غير الفصاحة للبنوك المحلية. ويعاني من انقسامات اجتماعية خطيرة. وكانت مظاهر فشل الدولة في أداء وظائفها بغية تخطي الأزمة مدعاة لعودة الأصوات المنادية بتقسيم الثروة بين أطراف الشعب. أدى إلى وقوع البلاد في حالة من الفوضى ومقتل 500 شخص في آذار الماضي. بالإضافة إلى اندلاع المظاهرات واشتباكات بين المسلمين والمسيحيين. وألقت هذه الحالة بظلالها حين تهددت اتفاقية العفو البرمة بشأن المسلحين في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط.

الدول التي تعيش حالات فشل قابلة للانفجار

ونشير إحدى مقالات المقياس إلى أن ثمة 4 دول رغم اختلاف ترتيبها والفئات الفرعية المنتهية لها كل دولة إلا أنها تشتركت في أنها تعاني من مشاكل كبيرة هذا العام مثيرة للقلق بشأن ترتيبها العام القادم بل قد تدفعها من وجهة نظر الدورية إلى حد الانهيار وهي:

- جواتيمالا (صاحبة المرتبة 72 - فئة الدول المنذرة بالخطر)
- وهندوراس (76 - فئة الدول المنذرة بالخطر)
- ونيجيريا (14 - فئة الدول المستنقرة) وإيران (32 - فئة الدول المستنقرة).

ويربط المقياس بين فشل جواتيمالا وهندوراس في عرض للمنظورية التي سبق وروج لها المقياس في الأعوام السابقة وهي "المناخ الإقليمي المحفز للفشل بين الدول" و "الدور الإقليمي في مواجهته". فالتعامل مع الدول الفاشلة يفرض على الولايات المتحدة من وجهة نظر دورية السياسة الخارجية التعاون مع الدول المجاورة لحالات الفشل مثال التعاون مع البرازيل صاحبة المرتبة 119 في مساعدة هايتي صاحبة المرتبة 11 بعد تضررها من الزلزال

الدول فشلاً والتي تعاني من مشاكل كما أظهر مقياس عام 2009 مازالت تمثل خطراً كما أظهر مقياس هذا العام.

ويعكس المجموع الذي خُصص عليه كل دولة مجموع مؤشرات الفشل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حصلت عليه الدولة وفقاً للبيانات التي تم جمعها طيلة فترة إعداد المقياس والتي تستغرق عاماً. وقد اعتمد مقياس هذا العام على 90 ألف مصدر إخباري متاح. وتصدر مجلة السياسة الخارجية مع كل مقياس مقالات تحليلية للتعليق على ترتيب الدول هذا العام وما يعكسه من قضايا ومعضلات أمنية من وجهة نظر الجهتين صاحبتين المقياس. وأشار مقياس 2010 أن الدول العشر الأولى في مقياس هذا العام (الصومال). تشاء السودان زيمبابوي كونغو أفغانستان. العراق أفريقيا الوسطى. غينيا وباكستان) لم تخرج عن دائرة أول 15 مركز للفشل على مدار عمر المقياس. بمعنى آخر منذ عام 2005 وهي تنتمي إلى فئة الدول المستنقرة. واعتبرت الدورية أن الفشل في هذه الحالات هو حالة مزمنة تعاني منها الدولة.

ويشير المقياس إلى أن ثمة حالات لدول خست أوضاعها على المقياس مثل سيراليون وليبيريا. على سبيل المثال فلم يعدا بين أكثر 20 دولة فاشلة. وكذلك كولومبيا والدومينيكان حققنا تقدماً على مدار السنوات الست الماضية عكسه تراجع ترتيبهم على قائمة الفشل.

الصومال: الدولة الفاشلة الأصلية

من أبرز نتائج مقياس هذا العام هو استمرار الصومال في احتلال المرتبة الأولى في المقياس لمدة 3 سنوات منذ مقياس عام 2008. بالإضافة لأنها لم تخرج من دائرة أكثر 10 دول فشلاً حتى الآن منذ صدور أول أعداد المقياس في 2005. ذلك الأمر الذي استدعى أن تخصص الدورية أكثر من مقال لتحليل وضع الصومال المطلقة عليها مسمى "الدولة الفاشلة الأصلية" the Original Failed State. فقد اعتبرها المقياس حالة الفشل الواضحة التي تعد بمثابة مقياس في حد ذاتها كأول تجربة واقعية يشهدها المجتمع الدولي لحالة فاشلة تامة. استطاعت أن تجي بجدارة أحد أخطر أشكال الجريمة الدولية وهي القرصنة في المياه الدولية. وقد أشارت إحدى مقالات المقياس إلى أن الصراع الحقيقي في الصومال ليس بين الإسلام والأيدولوجية ولكنه في الأصل صراع على السلطة والمال.

وتعلن دورية السياسة الخارجية Foreign Policy موقفها وهو أن على الولايات المتحدة التركيز على دوائر مصالحها الأساسية فيما يخص فشل الدول. فوجود الصومال على رأس قائمة الدول الفاشلة حتى الآن ورغم الجهود والنفقات والقوات الأمريكية يوجب مراجعة جدوى الاهتمام بهذه القضية على الأجنحة الأمريكية. ومراجعة لنطلق هذا الاهتمام.

الدول التي تعيش حالات فشل قابلة للانفجار

ونشير إحدى مقالات المقياس إلى أن ثمة 4 دول رغم اختلاف ترتيبها والفئات الفرعية المنتهية لها كل دولة إلا أنها تشتركت في أنها تعاني من مشاكل كبيرة هذا العام مثيرة للقلق بشأن ترتيبها العام القادم بل قد تدفعها من وجهة نظر الدورية إلى حد الانهيار وهي:

- جواتيمالا (صاحبة المرتبة 72 - فئة الدول المنذرة بالخطر)
- وهندوراس (76 - فئة الدول المنذرة بالخطر)
- ونيجيريا (14 - فئة الدول المستنقرة) وإيران (32 - فئة الدول المستنقرة).

ويربط المقياس بين فشل جواتيمالا وهندوراس في عرض للمنظورية التي سبق وروج لها المقياس في الأعوام السابقة وهي "المناخ الإقليمي المحفز للفشل بين الدول" و "الدور الإقليمي في مواجهته". فالتعامل مع الدول الفاشلة يفرض على الولايات المتحدة من وجهة نظر دورية السياسة الخارجية التعاون مع الدول المجاورة لحالات الفشل مثال التعاون مع البرازيل صاحبة المرتبة 119 في مساعدة هايتي صاحبة المرتبة 11 بعد تضررها من الزلزال

أصبح مفهوم "الدولة الفاشلة" Failed State من المصطلحات المتداولة والمنشرة على مستوى واسع أكاديمياً وسياسياً. بعد أن أصبح التداخل بين الخارج والداخل أمراً حتمياً. وأصبح أداء النظم الحاكمة وما يحدث داخل الدولة وثيق الصلة بالتهديدات التي يواجهها كل من المجتمع الدولي والساحة الإقليمية.

وقد بدأت الولايات المتحدة حملتها للتعريف بأخطار الدول الفاشلة منذ إدارة الرئيس كلفنتون والذي حشد الجهود الدولية في التعامل مع قضية الصومال. واستمر الاهتمام الأمريكي مع الإدارة اليمينية للرئيس بوش الابن إلى أن النظرة لهذه الدول جاءت في إطار حملته على الإرهاب. ولم تكن الصومال بعيدة عن هذه النظرة فقد تم إرسال 28 ألف جندي أمريكي في مهمة إنسانية إلى الصومال. ولم يكن الرئيس الحالي باراك أوباما باستثناء عن سابقه فقد أشار في أحد خطب حملته الانتخابية عام 2007 إلى أن أخطار الدول التي لا تستطيع التحكم في حدودها والسيطرة على أراضيها أو لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبها لا تمثل فقط معضلة أخلاقية أمام الولايات المتحدة بل هي تحدٍ أمني يجب مواجهته. واعتبرها أحد اهتمامات أجنحته.

وقد ركز الرئيس أوباما على المنهج التنموي الاقتصادي والاجتماعي في الاقترب من الدول الفاشلة على خلاف منهج تغيير النظم الذي تضمنته أجندة الرئيس بوش الابن. إلا أنه لا يمكن نفاذي التداخل بين الجانبين الأمني والتنموي. مع الوضع في الاعتبار ما تفرضه الأزمة المالية العالمية من جد على التزامات الولايات المتحدة تجاه المساعدات التنموية.

فكرة المقياس

للعام السادس على التوالي أصدرت دورية السياسة الخارجية Foreign Policy بالتعاون مع وافية السلام Fund for Peace - وهو مركز أبحاث أمريكي يهتم بالصراعات الدولية وسبل إدارتها وحلها وأسباب اندلاعها- المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة والذي يقوم بترتيب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء الوظائف المنوطة بها.

وكما هي العادة تم تقسيم الدول وفقاً للفئات الفرعية ذاتها للفشل التي تعكس درجة ما تغلته الدولة من تهديد للسلام والأمن الدوليين وهي وفقاً للموقع الإلكتروني لوقفية السلام كما يلي: فئة الدول المستنقرة Alert States (وتشمل هذا العام 37 دولة) وفئة الدول المنذرة بالخطر Warning States (92 دولة) وفئة الدول المتوسطة Moderate States 35 دولة وفئة الدول المستنقرة Stable States 13 دولة . وتأتي التقسيمات

الفرعية بتسميات مختلفة على الموقع الإلكتروني لدورية السياسة الخارجية. وعادة ما تخلى الفئتان الأولى والثانية بجل الاهتمام؛ وذلك لاعتبارين هما: أولاً أنهما يشملان أكثر الدول في عدم الاستقرار في العالم لانخفاض معدلات وظيفية الدول المنتهية إليهما. والاعتبار الثاني هو أن دولهما الأكثر حراكاً من بين فئات التقسيم الأربعة ما يعتبر باعنا للملاحظة وتحليل مسببات انتقال الدولة من مرتبة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال خسن وضع سوريا على المقياس في عام 2009 أن كانت تحتل المرتبة 39 في عام 2009 احتلت هذا العام المرتبة 48.

ولم يطرأ أي تغيير جوهري على الأداة الكمية للدراسة والمبينة في الأعوام السابقة. كذلك لم يطرأ على المؤشرات الدالة على فشل الدولة أي تطوير عن سابقتها العام الماضي كما جاء على الموقع الإلكتروني لوقفية السلام. وكذلك لم يتغير عدد الدول التي يشملها نتائج المقياس وهو 177 دولة.

ومع كل مقياس جديد تثار المقارنات بين نتائج العام السابق والعام الحالي وهل من دول استطاعت احتلال مراكز أبعد عن الدائرة الأخطر للفشل؛ وهل من دول استطاعت أن تنضم لمجموعة أخرى أقل خطورة من العام الماضي؛ وهل من دول اختلفت أوزان المؤشرات المرتبطة بها بحيث تغيرت خريطة تهديداتها؟ وتشير دورية السياسة الخارجية في تعليقيها على نتائج مقياس 2010 أن العديد من أكثر